تقرير أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي يحذر:

الوجود العربي والإسلامي في القدس في طريقه للانتهاء

البؤر الاستيطانية في توسع وارتفاع عدد المستوطنين في المدينة المقدسة وحولها إلى ٢٦٠ ألف

١٦ مليار دولار الخسائر الفلسطينية جراء الحصار الإسرائيلي والعقوبات الجماعية والقصف والتدمير

مكة المكرمة - بعثة «الرياض»:

■ اشاد تقرير الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالجهود الحثيثة التي بذلتها وزيرة الخارجية الأمريكية للوصول إلى اتفاق الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى اتفاق حول معبر رفح الحدودي الذي يربط قطاع غزة بجمهورية مصر العربية والممر الآمن بين غزة والضفة.

وانتقد الأمين العام في تقريره بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف المقدم إلى القمة الإسلامية الاستثنائية، انتقد الانتهاكات والاستفزازات الإسرائيلية.

واشار التقرير إلى حجم الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها السلطة منذ بداية الانتفاضة إذ وصلت إلى ما يقارب الـ ١٦ مليار دولار، جراء الحصار الإسرائيلي والعقوبات الجماعية والقصف والتدمير الذي تنفذه قوات الاحتلال.

وعلى صعيد الاستيطان اشار التقرير إلى أن (إسرائيل) لازالت تواصل نشر البؤر الاستيطانية إذ كشف النقاب مؤخراً عن ارتفاع ملحوظ في عدد المستوطنين في الضفة وصل إلى ٢٦٠ ألف مستوطن داخل وحول مدينة القدس الشرقية.

وقال التقرير أن (إسرائيل) لازالت تواصل حصار مدينة القدس وتمنع الفلسطينيين من الضفة وغزة من الوصول اليها.

وحذر التقرير من أن حال مدينة القدس اليوم أخطر مما يبدو مضيفاً أن المدينة المقدسة في مرحلة هي الأصعب في تاريخها وتمر في حالة احتضار بسبب القمع والعزل والحصار والوجود العربي والإسلامي في اضمحلال مستمر نتيجة للسياسات الإسرائيلية المبرمجة التي تصب في اطار تهويد القدس.

وفيما يلي تقرير الأمين العام بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف المقدم إلى القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة مكة المكرمة.

الأوضاع في الأراضي الفلسطينية:

■ شهدت القضية الفلسطينية تطورات هامة في الفترة الاخيرة وذلك اثر تنفيذ الحكومة الإسرائيلية لمخططها احادي الجانب باعادة انتشار قواتها خارج قطاع غزة وتفكيك جميع مستوطناتها في قطاع غزة ورحيل مستوطنيها عنها وبعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية. وقد قامت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الامريكية بجهود حثيثة اسفرت عن وصول الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي الى اتفاق حول المعابر البرية التي تربط قطاع غزة بجمهورية مصر العربية، والممر الأمن الذي يربط قطاع غزة بالضفة الغربية.

وبالرغم من الاجواء الايجابية التي اعقبت الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة الا ان إسرائيل أقدمت مؤخراً على اتخاذ اجراءات تهدف الى خلق منطقة عازلة شمالي قطاع غزة بعرض مئات الامتار داخل الأراضي الفلسطينية، وواصلت قواتها قصف مناطق عدة في قطاع غزة مستخدمة في ذلك الطائرات والدبابات والمدافع مما ادى الى سقوط العشرات من الشهداء والجرحى. وقد انتقد السيد جيمس ولفنسون ممثل اللجنة الرباعية الاجراءات الإسرائيلية ووصف إسرائيل بأنها تتصرف وكأنه لم يكن هناك انسحاب من قطاع غزة، كما اعلن السيد ولفنسون ان إسرائيل طلبت وقف الدراسة الاولية التي يجريها البنك الدولي لربط الضفة الغربية بقطاع غزة.

اضافة الى ذلك استمرت إسرائيل في اقتحام المدن والقرى ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية المحتلة وارتكبت المزيد من اعمال القتل والاغتيالات وشنت حملات اعتقال واسعة وواصلت فرض العقوبات الجماعية ضد ابناء الشعب الفلسطيني كما واصلت إسرائيل بناء المستوطنات والجدار واقامة الطرق الالتفافية والحواجز العسكرية التي تقيد حركة المواطنين. وضمن هذا السياق اقدمت إسرائيل على تخصيص طرق عديدة في الضفة الغربية لاستخدام المستوطنين اليهود ومنعت الفلسطينيين من استخدامها ضمن خطة فصل عنصري كشف النقاب عنها مؤخراً تهدف الى خلق وقائع جديدة على الأرض وسيتم ضمن هذا المخطط مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية بغية شق مزيد من الطرق لاستخدامات المستوطنين وانشاء معابر وبوابات ومراكز مراقبة لحركة الفلسطينيين الذين لن يكون بمقدورهم استخدام هذه الطرق.

الخسائر الاقتصادية

أما على صعيد الخسائر الاقتصادية فقد اصدر مركز المعلومات الوطني الفلسطيني تقريراً ذكر فيه ان قيمة الخسائر الاقتصادية التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية قد بلغت ١٥ ملياراً و ٦٣٣ مليون دولار جراء اجراءات إسرائيل من حصار وعقوبات جماعية وقصف وتدمير للبنى التحتية والاملاك العامة والخاصة. ووفقاً للتقدير فقد انخفض الناتج المحلي في فلسطين بنسبة ٤٠٪ والصادرات بنسبة ٥٤٪ في حين انخفض حجم الاستثمارات بقيمة ١٤٥ مليون دولار وارتفعت نسبة البطالة من ١٠٪ قبل الانتفاضة الى ٢٧٪ بعدها، وفقدت ٦٧٪ من العائلات الفلسطينية نصف دخلها. وقد الحقت العمليات العسكرية الإسرائيلية اضراراً بأكثر من ٩٠٠٠ مصنع منها ٤٣٠ مصنعاً دمرت تدميراً كاملاً واغلقت ١٧٢٠ منشأة اقتصادية فلسطينية كنتيجة مباشرة للجدار العازل الذي تبنيه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية. وقد خسرت العمالة الفلسطينية حوالي ٣ مليارات و٨٠٠ مليون دولار جراء عدم تمكن العمال الفلسطينيين من الوصول الى اعمالهم بسبب الحواجز العسكرية والاغلاق الذي تفرضه إسرائيل على مدنهم وقراهم. كما بلغت خسائر صافي الدخل والانتاج المحليين ٩ مليارات و١٦٣ مليون دولار.

الاستيطان والجدار:

بالرغم من قيام إسرائيل باجلاء مستوطنيها عن مستوطنات قطاع غزة واربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، الا انها استمرت في توسيع المستوطنات في الضفة الغربية حيث كشف النقاب مؤخراً عن ارتفاع ملحوظ في عدد المستوطنين في الضفة الغربية اذ وصل عددهم اكثر من ٢٦٠ الف مستوطن وكذلك اكثر من ١٨٠ الف مستوطن يعيشون في احد عشر حياً استيطانياً منتشرة داخل وحول مدينة القدس الشرقية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م.

وقد شملت حركة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية مؤخراً مصادرة مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين حيث تم مصادرة أراض فلسطينية واقعة جنوبي مدينة الخليل من اجل توسيع المستوطنات الواقعة هناك وكذلك تم مصادرة مساحات من الأراضي لتوسيع مستوطنة رامات يشاي الواقعة في قلب مدينة الخليل. وقد كشف النقاب مؤخراً عن ان حظر التجول المتواصل والعقوبات الجماعية التي تفرضها إسرائيل ضد المواطنين الفلسطينيين في مدينة الخليل ادت الى طرد ثلاثين الف فلسطيني من منازلهم في البلدة القديمة من المدينة والاستيلاء على منازلهم وجلب آلاف المستوطنين مكانهم، الامر الذي يعتبر عملية تطهير عرقي تهدف الى تهويد مدينة الخليل وفرض حقائق على الأرض تعيق اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كذلك قامت إسرائيل بمصادرة أراض لشق طريق التفافي لخدمة عدد من المستوطنات الواقعة جنوب غرب مدينة قلقيلية وتم مصادرة مساحات اضافية لتوسيع مستوطنة «عناب» المقامة على أراضي مدينة طولكرم اضافة الى مصادرة مئات الدونمات من أراضي مدينتي نابلس وبيت لحم لاقامة مقاطع جديدة من جدار الفصل العنصري. وقد نشرت السلطة الفلسطينية تقريراً افاد بزيادة النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية بنسبة مئة بالمئة خلال شهر تموز/يوليو مقارنة بالزيادة التي شهدتها تلك النشاطات خلال شهر حزيران/يونيو. وقد كشف النقاب مؤخراً عن قرار حكومي إسرائيلي بتعزيز الاستيطان في غور الاردن وتم تخصيص ٢٠ مليون دولار لمشروع استيطاني يقام ما بين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦.

اما على صعيد بناء جدار الفصل العنصري فقد سرعت إسرائيل من بناء مقاطع جديدة من هذا الجدار خصوصاً حول مدينة القدس المحتلة حيث يجري بناء مقاطع جديدة تهدف الى وصل مستوطنة معالية ادوميم بمدينة القدس المحتلة الامر الذي يعني مصادرة ١٢ الف دونم من أراضي الضفة الغربية وضمها الى حدود البلدية المصطنعة.

وقد اكملت سلطات الاحتلال بناء معظم مسار الجدار جنوب مدينة القدس بشكل ابقى مدينتي بيت لحم وبيت جالا خلف جدار يبلغ ارتفاعه ١١ متراً واقتطع الاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين وحول مدينة مهد المسيح الى مدينة خالية من السياح وعزلها بالكامل عن مدينة القدس. كما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بتحويل مسجد بلال بن رباح الواقع شمال مدينة بيت لحم الى كنيس يهودي وضمه الى إسرائيل.

اما في شمال مدينة القدس المحتلة فقد اكملت إسرائيل بناء مقاطع جديدة من جدار الفصل العنصري مما ادى الى عزل القرى الفلسطينية الواقعة شمال غرب القدس وتحويلها الى بانتوستانات معزولة محاطة بالجدران من الجهات الاربع. وقد شارفت إسرائيل على الانتهاء من تحويل الحاجز العسكري في قلنديا شمال مدينة القدس الى معبر حدودي دائم يفصل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني. هذا وقد اعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية مؤخراً عن عزم حكومته الاستمرار في الاستيطان في الضفة الغربية والجولان وكذلك مواصلة استكمال بناء الجدار.

مدينة القدس:

واصلت إسرائيل حصار مدينة القدس المحتلة ومنع الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة من الوصول اليها، واستمرت في فرض قيود صارمة على دخول المصلين الى المسجد الاقصى المبارك حيث منع فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة من دخوله والصلاة فيه خلال شهر رمضان المبارك.

وضمن سعي إسرائيل المتواصل لتغيير معالم مدينة القدس المحتلة والتدخل في شؤون الاوقاف الإسلامية من اجل بسط سيطرتها على الاماكن الدينية والمقدسات الإسلامية، اصدرت دائرة الآثار الإسرائيلية تقريراً ادعت فيه ان الاسوار المحيطة بمدينة القدس تعاني من تصدعات خطيرة تعرض اقسام كبيرة منها لخطر الانهيار.

وقد ردت دائرة الأوقاف الإسلامية بأن التقرير الإسرائيلي يخفي وراءه نية سلطات الاحتلال للتدخل في أعمال ترميم الأماكن التاريخية بشكل يخدم مصالح إسرائيل في تغيير معالم المدينة المقدسة وتهويدها. وقد أصدر الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بياناً صحفياً يوم ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥م حول الأوضاع التي آلت إليها الأماكن المقدسة والمآثر التاريخية في مدينة القدس بسبب الإجراءات الإسرائيلية والحفريات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تحت المسجد الأقصى المبارك وأسوار البلدة القديمة، وأكد البيان استعداد منظمة المؤتمر الإسلامي للقيام بما يلزم من أجل المحافظة على الهوية الإسلامية بمدينة القدس بما في ذلك ترميم وصيانة أماكنها الدينية والتاريخية.

كما سمحت المحكمة العليا الإسرائيلية في شهر اكتوبر الماضي لمجموعة من غلاة المتطرفين الإسرائيليين بالدخول إلى المسجد الأقصى والصلاة فيه وكذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٧ وقد جاءت الخطوة الإسرائيلية هذه بعد أن تكرر إعلان المجموعات اليهودية المتطرفة نيتها المساس بمسرى الرسول عليه الصلاة والسلام وبعد أن كشف النقاب مؤخراً عن نوايا المتطرفين لاعتداء المسجد الأقصى المبارك بالمتفجرات.

كما استمرت إسرائيل في محاولاتها لعزل مدينة القدس المحتلة عن محيطها الفلسطيني وتغيير معالمها الحضارية والجغرافية والديمغرافية، حيث أكملت بناء نحو ٧٠ في المئة من الجدار العازل الذي يلف المدينة المقدسة بطول ١٣٠ كلم فيما يسمى إسرائيلياً بـ «حاضن القدس» سيضم داخله نحو ٢٠ مستوطنة ويعزل بداخله ٢٥٠ ألف مقدسي عن محيطهم الجغرافي والديمغرافي ويحوّل القدس الشرقية إلى مجموعة من الأحياء الفقيرة المعزولة.

أما على صعيد الاستيطان داخل مدينة القدس فقد تصاعدت الهجمة الاستيطانية الإسرائيلية حيث كشف النقاب عن قيام الجمعية الاستيطانية المسماة بجمعية تطوير البلدة القديمة بتسجيل ١٣٠٠ عقار فلسطيني بأسماء يهودية في سجلات الأراضي بغية تهويد المدينة المقدسة. كما أعلن مؤخراً عن تخصيص الحكومة الإسرائيلية لمبلغ ١٥ مليون دولار لتعزيز الاستيطان اليهودي في مدينة القدس ضمن مخطط يهدف إلى إنشاء مشاريع استيطانية إسرائيلية وتحول دون الامتداد السكني الفلسطيني، ومن هذه المشاريع بناء منتزه وبؤر سياحية حول البلدة القديمة بما في ذلك مركز سياحي على سفح جبل الزيتون وتحويل مغارة سليمان «التي أقام فيها المستوطنون بؤرة استيطانية» وحولوها إلى قاعة مسرح إضافة إلى إنشاء طريق لربط البؤر الاستيطانية داخل البلدة القديمة بالمستعمرات الكبرى المحيطة بالمدينة المقدسة. ولعل الأخطر في محاولات إسرائيل الأخيرة كان إعلان حكومتها عن تخصيص مبلغ مئة مليون دولار لترميم مبان وطرق في مدينة القدس المحتلة وإبراز المعمار اليهودي فيها ضمن سعي إسرائيل لتهويد المدينة المقدسة.

وقد صادقت بلدية الاحتلال في مدينة القدس على مخطط استيطاني جديد لإقامة مئة وحدة سكنية وفندق لليهود في منطقة جبل المكبر جنوب شرق القدس وذلك على مساحة ٤٨ ألف متر مربع، خصص نصفها لإقامة كنيس ومنازل استيطانية والباقي لإقامة فندق يشرف على المدينة المقدسة من الجهة الجنوبية الشرقية.

وقد أعلنت إسرائيل مؤخراً عن نيتها إقامة بؤرة استيطانية في قلب باب الساهرة داخل أسوار البلدة القديمة وإقامة كنيس يهودي تعلوه قبة ذهبية تحاكي قبة الصخرة المشرفة في محاولة لتهويد المدينة المقدسة ليس جغرافياً وديمغرافياً فقط، بل ثقافياً أيضاً. إلى جانب ذلك، وزعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أوامر هدم لأكثر من ١٢٠ منزلاً فلسطينياً في قرية سلوان الواقعة جنوب أسوار مدينة القدس القديمة وذلك بحجة إقامة منتزه والحفاظ على آثار يهودية مزعومة.

التحركات السياسية:

لقد شكل التصعيد الإسرائيلي الأخير ضربة حقيقية لجهود السلام الدولية والإقليمية واضعف آمال الفلسطينيين بتحقيق تقدم جدي في العملية السلمية. وقد شهدت المنطقة تحركات سياسية عدة لتحريك عملية السلام كان أبرزها جولة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في عدد من العواصم الأوروبية والعربية والعاصمة الأمريكية واشنطن واجتماعه بالرئيس الأمريكي.

وفي إطار التحرك الإسلامي لنصرة الحق الفلسطيني، وتنفيذاً لما جاء في البيان الختامي للمؤتمر الإسلامي الثاني والثلاثين لوزراء الخارجية الذي انعقد في صنعاء، قام الوفد الوزاري الإسلامي المشكل من كل من المملكة المغربية والجمهورية اليمنية والسنغال وماليزيا والجمهورية التركية وفلسطين والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بعقد لقاءات واتصالات مع أطراف اللجنة الرباعية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين حيث عقدت لقاءات مع كل من الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان والسيد سيرغي لافروف وزير خارجية الاتحاد الروسي وخافير سولانا المنسق الأعلى للشؤون السياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي وتم التركيز في هذه اللقاءات على قضية القدس وما تتعرض له من مخاطر. كما جرى التأكيد أن القدس قضية مركزية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأنها قضية دولية تهم جميع دول العالم. وطالب الوفد خلال اجتماعاته بالعمل على وقف الانتهاكات الإسرائيلية والحصار المفروض على مدينة القدس ورفض إجراءات إسرائيل الرامية إلى تهويدها وتغيير معالمها، وضرورة وقف بناء جدار الفصل وأعمال الاستيطان بما فيها قرار إسرائيل ربط مستعمرة معاليه أدوميم بالقدس الذي يستبق مفاوضات الوضع النهائي ويخلق واقعاً يحول دون إقامة سلام عادل في الشرق الأوسط. وسوف يواصل الوفد الوزاري الإسلامي استكمال مهمته وذلك بإجراء المزيد من اللقاءات في كل من واشنطن ولندن والفاتيكان.

زيارة الأمين العام لفلسطين:

قام الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بزيارة إلى فلسطين في شهر مايو الماضي حيث اجتمع إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء أحمد قريع وعدد من الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد بحث الأمين العام مع القيادة الفلسطينية الأوضاع التي تمر بها القضية الفلسطينية وسبل دعم الشعب الفلسطيني في سعيه من أجل نيل حقوقه الوطنية في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما قام الأمين العام بزيارة مدينة القدس الشريف واجتمع مع القيادات السياسية والدينية في المدينة المقدسة واضطلع على ما تعانيه المدينة المقدسة جراء الحصار والإجراءات الإسرائيلية.

لقد أصبح حال مدينة القدس اليوم أخطر من مما يبدو، فالمدينة المقدسة في مرحلة هي الأصعب في تاريخها وتمر في حالة احتضار بسبب القمع والعزل والحصار. والوجود العربي الإسلامي هو في اضمحلال مستمر نتيجة للسياسة المبرمجة التي تنتهجها إسرائيل والتي تُصب في إطار تهويد المدينة وفرض الحقائق على الأرض لتصبح غير قابلة للتعديل، وعليه فإن مواجهة هذه السياسة تتطلب سياسة مواجهة وبرنامج لعمل منهجي يهدف للحد من تسارع عملية التهويد الجارية لاحداث أكبر وأعمق تغيير ممكن.

إن الحفاظ على الطابع العربي والإسلامي للمدينة المقدسة مرتبط بالحفاظ على الوجود الإنساني فيها باعتبار أن ذلك الضمان الوحيد دون استكمال هذا المخطط. ويتطلب ذلك تحسين شروط هذا الوجود وتعزيز المقدرات المادية لاستمراره وصموده والحفاظ على المؤسسات المقدسية التي تتولى هذه المسؤولية وذلك في إطار برنامج منتظم لدعم القدس يراعي الأولويات وخصوصاً المتعلقة بالاحتياجات الأساسية وعلى رأسها السكن والتعليم والصحة والثقافة والمحافظة على الطابع والهوية الإسلامية للمدينة المقدسة.

هذا وقد تم البحث مع المسؤولين الفلسطينيين فيما يمكن أن تقوم به منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات والهيئات والمنظمات التابعة لها في دعم وتعزيز المدينة المقدسة والمقدسيين. وفي هذا الإطار تم الاتفاق على مشاركة مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية «إرسيكا» في أعمال ترميم بالمدينة بالتعاون مع جامعة القدس.

يقدم الأمين العام هذا التقرير إلى الدورة الاستثنائية الثالثة لاتخاذ ما تراه مناسباً بشأنه.

الرئيس الطاجيكي: نتطلع إلى أن تكون هذه القمة مرحلة توعية جديدة للتضامن والتعاون الإسلامي

■ أكد فخامة رئيس جمهورية طاجيكستان إمام علي رحمانوف في كلمته أمام القمة التطلع إلى أن تجعل من هذه القمة مرحلة توعية جديدة للتضامن والتعاون المتبادل لمنفعة بلداننا من أجل تحقيق السعادة والنجاح والفلاح والنمو والتقدم المطرد لأمتنا الإسلامية العظيمة.

وقال إنه لا يخفى عليكم أن الحضارة الإسلامية قد لعبت دوراً بارزاً في تطور الحضارة الإنسانية بما قدمته من العلم والمعارف والثقافة الراقية والحكمة والأخلاق السامية.

واليوم قد طرأ الكثير على النظام العالمي وعلينا أن نجاري متغيرات العصر مرتكزين على سنن أسلافنا الصالحين ولأجل الوصول إلى هذا الهدف لا بد أن نوظف القيم الإنسانية العظيمة التي يحملها الإسلام في مصلحة تقدم ونمو البلدان الإسلامية مشيراً إلى أن المسلمين قدموا للعالم حضارة راقية عظيمة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، حيث إن الحضارة الإسلامية قد تمخضت عنها ثقافة التضامن والتعاون لترتقي إلى أعلى مستوياتها لم يكن ينعم في ظلها المسلمون وحدهم فحسب، بل أتاح ذلك لليهود والنصارى وعباد النار والأصنام أن يحتفظوا بأصالتهم التاريخية والدينية والقومية والوطنية وأن يقيموا أوسع علاقات اجتماعية بينية لأن الثقافة الإسلامية بحد ذاتها هي ثقافة إنسانية مبنية على حب الإنسان وكرامة الإنسان.

وقد كان من معايير حضارة الإسلام الجلية والقيمة فعلاً هي روح الإبداع المعنوي والثقافي والعلمي والأخلاقي والاجتماعي والتي بزغت في ظلها عشرات من النوابغ والعظماء أناروا العالم بعقولهم النيرة.

وبفضل قابلية الانفتاح إلى الحضارات الأخرى وروح التسامح انتفعت شعوب العالم قاطبة بالتراث العلمي والفلسفي والطبي والرياضيات والطبيعيات والثقافة القديمة إضافة إلى ما أبدعته هذه الحضارة بالذات من المنجزات العظيمة.

وكانت البلدان الإسلامية طيلة تاريخها العريق من أهم الجسور للتواصل الإقليمي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً يعود لها الفضل في تكوين العالم الموحد المتماسك وإقامة نظام عصري للعلاقات بين الأمم.

وأشار إلى أن أهم شروط معالجة القضايا المعقدة هو الإرادة والعزيمة الراسخة للوصول إلى أهداف تاريخية طويلة الامد وتحقيق الحياة الهانئة الكريمة لكل بلد مسلم ولكل أسرة مسلمة.

وأضاف «اننا قادرون على تحقيق هذا الهدف الكبير وفيه قبل كل شيء يلزمنا ان نعطي الأولوية في سياساتنا الوطنية للتنمية الاقتصادية والفنية والتقنية والعلمية.

مشيراً إلى أهمية إعطاء الأولوية لتوسيع النشاطات الاستثمارية للبلدان الإسلامية الغنية في تنفيذ مشاريع اقتصادية عصرية ضخمة في البلدان الإسلامية النامية.

حيث إن مثل هذه النشاطات الاستثمارية من شأنها أن توفر فرصة التطور المستدام ورفع مستوى معيشة شعوبنا إلى جانب الإسهام في معالجة المشاكل الاجتماعية الكثيرة التي تكون بمثابة مصدر للعنف والبلبلة والافراط وحتى الأعمال الإجرامية والإرهابية ليعود عاملاً للاستقرار والأمن في الدول الإسلامية.

ولابد من الإشارة إلى أن تحقيق هذه البرامج يزيد من وتيرة النمو الاقتصادي الإقليمي.

وأضاف أن التنفيذ المتواصل والمتكامل لمقترحات الشخصيات المعروفة وقادة الدول الإسلامية حول تعزيز وتكميل المؤسسات والأجهزة التابعة للمنظمة وإنشاء المؤسسات الفاعلة الجديدة سيساعد على مزيد من التنسيق في مجال تحقيق أهداف خطة العمل لعشر سنوات والاستراتيجية الإسلامية الطويلة الامد.

مضيفاً اننا بدورنا نعتبر إصلاح هيكلة المنظمة وأمانتها العامة من أهم طروحات اليوم، إذ أن منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها التنفيذية يجب أن تكون ديناميكية نشطة وحركة ومتناسبة لما يجري على الساحة الدولية.

ولتحقيق هذا الهدف قد طرح هنا على طاولة البحث عدد من التوصيات والمقترحات، منها ما يتعلق بتوسيع صلاحيات الأمين العام واستحداث جهاز المندوبين الدائمين على حساب سفراء الدول الأعضاء وفتح الفروع الإقليمية والمكاتب خارج البلدان الأعضاء.

إضافة إلى ذلك سيكون من الأهمية بمكانها إذا ما تم النظر في قضية إنشاء جهاز المنسقين الوطنيين للدول الأعضاء كآلية متابعة فاعلة في شخص أحد كبار الشخصيات من وزارة خارجية كل بلد حتى يبقى على اتصال مباشر مع الأمانة العامة.

ومثل هذه التجربة في إطار المنظمات الدولية قد أثبتت جدواها وجدارتها فعلاً.

وبطبيعة الحال أن هنالك مقترحات بناءة أخرى يمكن النظر فيها وتبنيها بالتوافق.

أكد أن التنمية تشكل خط الدفاع الأول لنظام الأمن الجماعي

الشيخ صباح يؤكد أن تفعيل اقتراح خادم الحرمين بإنشاء مركز دولي من شأنه القضاء على ظاهرة الإرهاب

■ نقل الشيخ صباح الأحمد رئيس مجلس الوزراء الكويتي تحيات حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح امير دولة الكويت حفظه الله «وقال انه شرفني بتمثيل سموه في هذه القمة الاستثنائية للمؤتمر الاسلامي. والتي دعا اليها خادم الحرمين الشريفين لمناقشة قضايا امتنا الإسلامية وبرعاية كريمة منه ومن حكومة وشعب المملكة العربية السعودية الشقيقة وهم يستضيفون هذا المؤتمر في هذه البقعة الطاهرة في رحاب مكة المكرمة مهبط الوحي ومولد خاتم المرسلين وقبلة المسلمين وفي هذه الاشهر الحرم المباركة وهم يحيطوننا وكعادتهم بكرم الضيافة وحسن الاستقبال سائلين المولى عز وجل ان تعم بركة بيته الحرام علينا جميعا.

واضاف وانني على ثقة تامة بان حكمة اخي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ستقود اعمال المؤتمر لما يحقق الاهداف التي نصبو اليها جميعا.

وقال اعرب عن تقديري العميق للجهود المخلصة التي يبذلها رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي معالي رئيس وزراء ماليزيا السيد عبد الله بدوي وكذلك الامين العام للمنظمة البروفسور اكمل الدين احسان وما يبذله من جهود ايجابية لتطوير عمل المنظمة والاجهزة التابعة لها والنهوض بادائها وتحقيق التطلعات التي نشأت من اجلها.

واضاف ان المتأمل للواقع الذي تعيشه امتنا الإسلامية هذه الايام ليدرك حجم القضايا والتحديات المستجدة التي تواجهنا كدول وشعوب في هذه المرحلة الدقيقة ولعل هذه الدعوة الكريمة لعقد هذه القمة الاستثنائية وفي هذه البقعة الطاهرة تكون لنا دافعا اضافيا لمواجهة تلك التحديات مثل الارهاب والصراعات المسلحة والخلل في الاداء الاقتصادي بالاضافة إلى التحديات العلمية والتقنية والثقافية التي تواجه الكثير من دولنا وجميعها تتطلب تعزيز التضامن والسعي الدؤوب لتحقيقها.

مشددا على ان امام المؤتمر جدول اعمال حافلا بمختلف المواضيع التي تهم عالمنا الإسلامي ولعل في مقدمة ذلك برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الامة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين والذي شاركت في اعداده نخبة من المسؤولين ومن علماء امتنا الإسلامية ومفكريها والتي تستحق من مؤتمرنا العناية والاهتمام متطلعين إلى ان تكون هذه الوثيقة احدى ثمار مؤتمرنا هذا.

وقال لقد اصبحت ظاهرة الارهاب تتصدر الاهتمام العالمي، وقد اثبت سياق الاحداث اننا كدول اسلامية لسنا بمنأى عن الارهاب الذي بدأ يمس دولا عديدة من عالمنا الإسلامي ولعل مناظر القتل والدمار التي يشهدها العراق يوميا والاحداث التي وقعت في المملكة العربية السعودية الشقيقة والاردن مؤخرا والعديد من الدول الإسلامية توكد اننا جميعا معنيون بمواجهة هذه الظاهرة التي لا ترتبط بأمة او دين او حضارة.

لذا فان ظهور فئات ضالة حادت عن الطريق السوي ومالت إلى الغلو والعنف والتطرف ونسبت افعالها إلى الاسلام لا يبرر ابدا ربط هذه الظاهرة بالدين الإسلامي الذي تدعو تعاليمه إلى الاعتدال والوسطية واحترام الاديان الاخرى والحث على السلام والتواصل مع الآخرين.

واضاف إننا جميعا كدول اسلامية مطالبون بالتركيز على نشر الصورة الصحيحة للاسلام ومبادئه السمحاء والتصدي من خلال برنامج عمل منظم ومدروس ومستمر للظاهرة التي بدأت تبرز موخرا في العالم بربط الاعمال الارهابية بالدين الإسلامي وتعاليمه.. هذا الربط الذي يتنافى مع الهوية الحقيقية لامتنا وديننا الحنيف..هذه الهوية التي وصفها الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم بقوله ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا﴾.

مؤكداً أن هذا هو الاسلام الحقيقي، دين الوسطية والبعد عن الغلو..الاسلام الذي يعتمد وينطلق من قيم المساواة والعدالة والسلام والاخاء.

وبهذا الصدد اعرب عن ترحيب دولة الكويت بنتائج المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب الذي عقد في مدينة الرياض لا سيما دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لانشاء مركز دولي لمكافحة الارهاب ضمن منظمة الامم المتحدة والذي من شأن تفعيلها تكثيف وتوحيد الجهود الدولية التي تبذل الان على مختلف المستويات بهدف القضاء على هذه الظاهرة والجهات الداعمة لها.

وقال سمو رئيس مجلس الوزراء الكويتي ان من اهم العوامل المساعدة في القضاء على الارهاب ازالة عوامل التوتر التي تحاول الجماعات الارهابية الاستفادة من اجوائها في المنطقة ويأتي في مقدمة ذلك الصراع في منطقة الشرق الاوسط والاوضاع المتدهورة في الاراضي الفلسطينية نتيجة استمرار الاحتلال الاسرائيلي وممارساته غير الانسانية وتحديه السافر لقرارات الشرعية الدولية.

واضاف انه في الوقت الذي تؤكد فيه دولة الكويت دعمها المتواصل لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق للحصول على كافة حقوقه المشروعة بما فيها اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس فاننا ندعو الحكومة الاسرائيلية لمواصلة الخطوات العملية التي اتخذتها بالانسحاب من قطاع غزة ومناطق شمال الضفة الغربية وتنفيذ الالتزامات التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية.

وقال: لقد شهدت منطقتنا مؤخرا عددا من التطورات تمثل ابرزها في التقدم الذي تشهده العملية السياسية في العراق والتي اثبت خلالها الشعب العراقي الشقيق اصراره الواضح لتنفيذ البرنامج السياسي المتفق عليه وبانه على استعداد لتحدي الظروف الامنية الصعبة وتقديم تضحيات باهظة الثمن للمضي في بناء العراق الجديد ومستقبله على اسس راسخة قاعدتها الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والتنوع الديني والعرقي والثقافي لكافة العناصر الممثلة للنسيج السياسي والاجتماعي للشعب العراقي مسجلا بذلك نهاية لحقبة الخوف والاضطهاد التي عاشها العراق تحت حكم النظام السابق ومتحديا ببسالة مظاهر العنف التي يشهدها العراق والتي هي في احد صورها ظاهرة من ظواهر الارهاب ومحاولة من الجهات التي تقف من ورائها ايجاد موطىء قدم لها في العراق.

وأكد الشيخ صباح ان دولة الكويت لن تدخر جهدا في دعم جهود الاخوة العراقيين بشتى الوسائل الممكنة والمتاحة فاننا ندعو كافة الدول الإسلامية إلى تقديم الدعم الذي يوازي هذه التضحيات بمختلف الآليات والقنوات التي اعتمدها المجتمع الدولي وفي مقدمتها تنفيذ قرار مجلس الامن ١٥٤٦، ونرحب في هذا الشأن باقرار الدستور العراقي وصولا إلى انتخابات حرة ونزيهة وتشكيل حكومة دستورية نهاية العام الجاري ونرحب ايضا بما توصل اليه الاشقاء في العراق في اجتماعهم التحضيري الذي انعقد مؤخرا في القاهرة وضم مختلف اطياف المجتمع العراقي.

وقال إن الامة الإسلامية باتساع رقعتها الجغرافية والقوة البشرية الهائلة وتعدد ثرواتها ومواردها الاقتصادية وتنوعها الحضاري والثقافي لم يتحقق لها الدور المطلوب على الخارطة العالمية نتيجة لعوامل عديدة اهمها ما تشهده من عدم استقرار نتيجة للخلافات والنزاعات المسلحة مما ادى إلى تشتيت الموارد الاقتصادية والبشرية وعدم تركيزها على قضايا التنمية والقضاء على الفقر ومكافحة الجوع وتحقيق معدلات تنمية افضل للشعوب الاسلامية. ومن هذا المنطلق فان دولة الكويت تدعو كافة الدول الإسلامية إلى العمل جنبا إلى جنب مع مختلف مكونات المجتمع الدولي لتجريد منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل وايجاد السبل الكفيلة لحل النزاعات بالطرق السلمية بين الدول الإسلامية.

وفي هذا السياق اشير مجددا إلى اهمية تفعيل اقتراح دولة الكويت بانشاء محكمة العدل الإسلامية وندعو كافة الاطراف إلى التصديق على اتفاقية عمل المحكمة تمهيدا لدخولها حيز التنفيذ.

وقال الشيخ صباح إن قضية التنمية بمختلف ابعادها تشكل العامل الرئيسي في ايجاد استقرار دولي فلا يمكن الحديث عن الاستقرار السياسي ومكافحة الارهاب والجريمة المنظمة بمعزل عن التنمية الاقتصادية، واشير هنا إلى اهمية التعامل بشكل شامل ومترابط بين كافة هذه القضايا